أهمية القطاع السياحي في الاقتصاد الوطني الجزائري في ظل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2030

The importance of the tourism sector in the Algerian national economy under the tourism development directive 2030:

Nassiba Smaili / Hakmi Bouhafse **ط.د سماعيني نسيبة[1]، أ.د حاكمي بوحفص[2]**

[1] جامعة وهران 2 محمد بن أحمد، nassiba2007@hotmail.fr

[2] جامعة وهران 2 محمد بن أحمد، hakmib2001@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2019/09/20 **تاريخ القبول: 2020/03/11** **تاريخ النشر: 2020/04/03**

ملخص: تهدف هذه الورقة البحثية الى ابراز دور و أهمية القطاع السياحي في الاقتصاد الوطني، اذ أصبح هذا القطاع يلعب دورا هاما في التنمية الاقتصادية من خلال خلق مناصب شغل مباشرة أي في القطاع السياحي ذاته، أو غير مباشرة في القطاعات التي لها علاقة بالنشاط السياحي، كما له دور في سد عجز ميزان المدفوعات و تنشيط و تفعيل الاستثمار و من ثم تطوير و تنمية المناطق السياحية. و الجزائر كغيرها من الدول أدركت حتمية تطوير هذا القطاع و إعطائه المكانة الحقيقية لدعم و تنمية الاقتصاد الوطني خارج المحروقات. و من اجل تجسيد سياسة الدعم السياحي جاء مشروع المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2030 و الذي أعلنت من خلاله الدولة نظرتها الى السياحة الوطنية من مختلف الآفاق.

كلمات مفتاحية: سياحة، مقومات سياحية، تنمية سياحية، استراتيجية سياحية، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية.

تصنيف JEL: Z32، O55، L83،G00

Abstract: This paper aims to highlight the role and importance of the tourism sector in the national economy, this sector has become an important role in economic development, through the creation of positions of direct occupation, that is, in the tourism sector itself, or indirect in sectors related to tourism activity, it also plays a role in bridging the balance of payments deficit, activating investment and thus developing tourist areas. Algeria, like other countries, has realized the inevitability of developing this sector and giving it the real place to support and develop the national economy outside the fuel. In order to reflect the policy of tourism support, the draft tourism development directive 2030, through which the state declared its view of national tourism from different perspectives.

Keywords: Tourism, touristic features, tourism development, tourism strategy, tourism development directive.

Jel Classification Codes : G00, L83, O55, Z32

Résumé : Ce document vise à souligner le rôle et l'importance du secteur du tourisme dans l'économie nationale, ce secteur est devenu un rôle important dans le développement économique, par la création de postes d'occupation directe, c'est-à-dire dans le secteur du tourisme lui-même, ou indirectement dans les secteurs liés à l'activité touristique, il joue également un rôle dans la réduction du déficit de la balance des paiements, en activant l'investissement et ainsi développer des zones touristiques. L'Algérie, comme d'autres pays, s'est rendu compte de l'inéluctabilité de développer ce secteur et de lui donner la place réelle pour soutenir et développer l'économie nationale en dehors du carburant. Afin de refléter la politique de soutien au tourisme, le projet de Schémas Directeurs d'Aménagement Touristique 2030 été adopté, par lequel l'État a exprimé sa vision du tourisme national sous des angles différents.

Mots-clés : Tourisme ; éléments touristiques ; développement du tourisme ; stratégie touristique ; schémas Directeurs d'Aménagement Touristique.

Codes de classification de Jel : G00, L83, O55, Z32

المؤلف المرسل: سماعيني نسيبة، الإيميل: nassiba2007@hotmail.fr

1. مقدمة:

تسعى الدول على اختلاف مقوماتها الاقتصادية التركيز على قطاعات معينة من أجل توجيه المسار التنموي بالشكل الذي يتماشى فيه و المتغيرات الراهنة على المستوى المحلي و الإقليمي و الدولي، و من بين هذه المتغيرات انخفاض انتاج قطاع النفط بشكل تدريجي في بعض الدول، مما يحدث أثرا على معدل النمو الاقتصادي على المستوى القصير و المتوسط، و قد يكون لهذا الانخفاض أثر سلبي على المسار التنموي للدول النفطية التي تعتمد بشكل كبير على هذه المادة الاستراتيجية و غير المتجددة ي رسم سياساتها التنموية، على غرار ما يحصل حاليا في الجزائر التي تعتمد في صادراتها على قطاع المحروقات بنسبة تفوق 90%، و تشكل عائداته نسبة 47% من الناتج المحلي الإجمالي.

و يعد قطاع السياحة من القطاعات الحيوية التي تؤدي دورا رياديا في عملية التنمية و هو يمثل أحد أهم الموارد الاقتصادية في العديد من دول العالم بما يحققه من تدفقات مالية و خلق فرص عمل و دوره في سد عجز ميزان المدفوعات و تنشيط و تفعيل الاستثمار و من ثم تطوير و تنمية المناطق السياحية.

و على اعتبار المقومات الطبيعية و التاريخية من أهم عوامل الجذب السياحي فالجزائر من أحد البلدان التي تزخر بهذه المقومات، و لكن بالرغم لامتلاكها لإمكانيات هائلة إلا أنها تسجل تدفقات بشرية ضعيفة إذا ما قورنت بالدول المجاورة كالمغرب، تونس و مصر. و عليه فان وضع استراتيجية وطنية من أجل تنمية سياحية فعالة هو مصدر من المصادر الهامة لدعم الاقتصاد الوطني.

مشكلة الدراسة:

إن الإشكالية الرئيسية التي تتطلع هذه الورقة البحثية للإجابة عنها هي:

ما مكانة القطاع السياحي في الاقتصاد الوطني الجزائري في ظل الاستراتيجية الجديدة للتنمية السياحية؟

فرضيات الدراسة:

كإجابة على التساؤل المطروح يمكن وضع الفرضيات التالية:

- ✓ إمكانيات الجزائر السياحية كبيرة و قادرة على جعل الجزائر بلدا سياحيا ينافس الدول الرائدة في المجال السياحي.
- ✓ ساهمت الخيارات الاستراتيجية بعد الاستقلال بدرجة كبيرو في ضعف القطاع السياحي.
- ✓ تطوير السياحة و دفع عجلة القطاع السياحي في الجزائر مرتبط بالتطبيق الفعلي لاستراتيجية المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2030.

هدف الدراسة:

يمكن حصر أهداف الدراسة في النقاط التالية:

- ✓ تشخيص واقع القطاع السياحي بالجزائر.
- ✓ التعريف بأهمية و دور القطاع السياحي في تحقيق التنمية الاقتصادية بالجزائر.
- ✓ إبراز أهمية وجود استراتيجية وطنية للسياحة تساهم في ترقية القطاع السياحي.

منهجية الدراسة:

استخدم في هذا البحث المنهج الوصفي في عرض واقع السياحة في الجزائر، و المنهج التحليلي بالاستعانة بالمؤشرات الاقتصادية و الاجتماعية في إبراز محور نشاط القطاع السياحي بهدف معرفة الدور الحقيقي له في التنمية الاقتصادية و إمكانيات تطوره.

2. مفاهيم عامة حول السياحة

1.2 تعريف السياحة و السائح:

تعددت و اختلفت تعاريف كل من السياحة و السائح، حسب تعدد الجهات الدارسة للسياحة، و تعدد اختصاصات الباحثين، و عليه سنحاول تقديم أهم و أحدث التعاريف.

1.1.2 تعريف السياحة:

تعددت التعاريف الواردة بشان السياحة في الأدبيات الحديثة تبعا لتنوع معايير التمييز بينها، و ظهور مصطلحات جديدة. و من هذا المنطق يمكن تقديم بعض من هذه التعاريف على النحو التالي:

لفظ السياحة لغة تعني التجوال و عبارة ساح في الأرض تعني ذهب و سار على و جه الأرض. (توفيق، 1997، صفحة 23)

عرفها "ROBERT Lanquard" على أنها مجموع الأنشطة البشرية التي تتعلق بالسفر، و صناعة تهدف الى اشباع حاجات السائح. (ROBERT, 1980, p. 01)

و يعرفها "KRAFET Hunsiker" المعروف بمؤسس البحث السياحي كما يلي (TISSA, 1994, p. 21): السياحة هي مجموعة العلاقات و الاعمال التي تكونت بسبب التنقل، و إقامة الافراد، خارج مقرات سكناهم المعتادة، حيث أن هذا التنقل لا يدخل في اطار النشاط الإنساني المربح.

و حسب تعريف "J.L. Michaud" الجغرافي و المسؤول الإداري في المجلس الأعلى للسياحة الفرنسي: السياحة تضم مجموعة نشاطات انتاج و استهلاك تستلزم تنقلات خاصة بها، خارج مقر السكن اليومي، ليلة على الأقل حيث سبب الخروج هو التسلية، الأعمال، الصحة، اجتماعات مهنية، رياضية أو دينية. (LOZATO, 1990, p. 01)

و للوصول الى تعريف عام وشامل نورد التعريف المعتمد من طرف المنظمة العالمية للسياحة "OMT"، كلمة السياحة تحتوي على مفهومين (GUIBILATO, 1989, p. 10): **السائح** و هو كل زائر مؤقت يقيم في البلد الذي يزوره 24 ساعة على الأقل بحيث أسباب الزيارة تكون من أجل الترفيه، الراحة، الصحة، قضاء العطل، الدراسة، الرياضة، أو من أجل القيام بأعمال عائلية، حضور مؤتمرات، ندوات علمية، ثقافية و سياسية. و **المتجول المتنزه** و هو زائر لا تتجاوز مدة اقامته 24 ساعة على الأكثر خارج مقر اقامته المعتاد.

2.1.2 تعريف السائح:

لقد ورد في تعريف المنظمة العالمية للسياحة O.M.T للسائح بأنه " كل شخص يسافر خارج موطنه محل إقامته الأصلي لأي سبب من الأسباب غير الكسب المادي سواء كان داخل بلده "السائح الوطني" أو بلد آخر "السائح الأجنبي " لفترة تزيد عن 24 ساعة و حسب ما أقرته منظمة السياحة العالمية فان مواطني أي دولة الذين يعملون خارجها و يتقاضون رواتب في تلك الدولة التي يعملون بها و الذين يحضرون بصفة مؤقتة لزيارة أوطانهم و العودة مرة أخرى، يعدون في عداد السائحين حيث أن إنفاقهم أثناء زيارتهم يعد دخلا إضافيا للاقتصاد القومي من العملات الأجنبية التي يجلبونها معهم نتيجة لعملهم بالخارج". (محمد العطا، 2010، صفحة 10)

2.2 أهمية السياحة:

أصبحت السياحة من أهم الظواهر المميزة لعصرنا الحاضر نظرا لما تتمتع به من أهمية في جوانب عديدة منها:

1.2.2 الأهمية الاقتصادية:

يمكن إبراز الأهمية الاقتصادية من خلال النقاط التالية:

❖ **مناصب عمل:** إن القطاع السياحي كثيف التشابك و يرتبط مع العديد من القطاعات الأخرى، و هذا يعني إمكانية السياحة على توليد فرص العمل بحيث تفوق حدود القطاع السياحي و تمتد لتصل حدود القطاعات الأخرى التي تجهزه بمستلزمات الإنتاج.

فالسياحة لها القدرة على توليد مناصب عمل أكثر من أغلب الأنشطة الصناعية الكلاسيكية، فهي توظف أكثر من 4 مرات بالنسبة لصناعة السيارات و 10 مرات قطاع البناء، فمثل فندق ب 50 غرفة (100 سرير) يوظف على الأقل 5 عمال دائمين و 10 عمال موسميين و 10 عمال مؤقتين، و المجموعة يكون 12 منصب عمل دائم مباشر يضاف لها مناصب العمل غير المباشرة. (HOERNER, 1997, p. 40)

❖ **تدفق رؤوس الأموال الأجنبية:** تساهم السياحة في توفير جزء من النقد الأجنبي الناتج عن السياحة في الآتي: (ماهر و ابو قحف، 1999)

- مساهمة رؤوس الأموال الأجنبية في الاستثمارات الخاصة بقطاع السياحة.
- المدفوعات السياحية التي تحصل عليها الدولة مقابل منح تأشيرات الدخول للبلاد.
- فروق تحويل العملة.
- الإنفاق اليومي للسائحين مقابل الخدمات السياحية، بالإضافة إلى الإنفاق على الطلب على السلع الإنتاجية و الخدمات لقطاعات اقتصادية أخرى.

❖ **تحسين ميزان المدفوعات:** السياحة تساهم كصناعة تصديرية في تحسين ميزان المدفوعات الخاص بالدولة، و يتحقق هذا نتيجة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة في المشروعات السياحية، الإيرادات السياحية التي تقوم الدولة بتحصيلها من جمهور السائحين، و خلق استخدامات جديدة للموارد الطبيعية، و المنافع الممكن تحقيقها نتيجة خلق علاقات اقتصادية بين قطاع السياحة و القطاعات الأخرى. (الانصاري و عواد، 2002، صفحة 32)

2.2.2 الأهمية الاجتماعية و الثقافية و السياسية:

❖ **من الناحية الاجتماعية:**

- مطلب اجتماعي و نفسي هام من اجل استعادة الإنسان لنشاطه و عودته للعمل بكفاءة من جديد. (دعبس، 1993)
- تساهم السياحة في الحد من ظاهرة البطالة و تحسين المستوى المعيشي للمواطنين.

❖ **من الناحية الثقافية :**

- تعد السياحة أداة للاتصال الفكري و تبادل الثقافة و العادات و التقاليد بين الشعوب و أداة لإيجاد مناخ مشبع بروح التفاهم و التسامح بينهم (الرفاعي، 1998، صفحة 223)، كما تعتبر كذلك أداة للتبادل المعرفي (تداول العلوم و المعارف).
- تعمل السياحة على انتشار ثقافات الشعوب و حضارات الأمم بين أقاليم العالم المختلفة، كما تعمل على زيادة معرفة الشعوب ببعضها البعض، و توطيد العلاقات وتقريب المسافات الثقافية بينهم. (غنيم و سعد، 1999، صفحة 22)

❖ **من الناحية السياسية:** (ماهر و ابو قحف، 1999، صفحة 13)

– تؤدي السياحة إلى تحسين العلاقات بين الدول.

– إن النتائج الايجابية للسياحة على المستوى الاقتصادي و الاجتماعي تساهم في حل الكثير من المشكلات السياسية.

3.2 أسس السياحة:

تبنى السياحة على مجموعة من الأسس، و التي تتكامل فيما بينها لقيام هذا النشاط و جعله ذي فعالية في اقتصاديات البلدان السياحية، و تظهر هذه الأسس في العناصر التالية:

1.3.2 الطلب السياحي: يمثل الطلب السياحي المجموع الاحتمالي للوافدين إلى منطقة سياحية من المواطنين و الأجانب، و يعبر عن رغبة لدى الشخص ذات أهداف متعددة قد تكون مادية أو معنوية، ثم تتحول إلى تصرف مادي في شكل انتقال و سفر الشخص من مكان إقامته المعتادة إلى الجهة التي يقصدها لإشباع تلك الرغبة.

2.3.2 العرض السياحي: يمثل العرض السياحي ما تقدمه المنطقة السياحية و ما تحتويه من مقومات سياحية سواء كانت عوامل جذب طبيعية أو تاريخية أو صناعية، فضلا على السلع و الخدمات التي قد تؤثر على الأفراد لزيارة بلد معين و تفضيله عن آخر. (سراب و آخرون، 2002، صفحة 11)

3.3.2 المنتج السياحي: هو منتج خدمي يمثل التجربة التي يعيشها الزائر او السائح منذ لحظة مغادره لمكان اقامته الأصلي لحين العودة اليه (MIDDLETON, 1994, p. 187)، فالسياحة صناعة قائمة و متكاملة تتضمن التخطيط و الاستثمار في المرافق التي لها علاقة بالنشاط السياحي و التسويق، مما جعل لنشاط السياحة خصوصية في اتساع مفاهيمه و انشطته

4.3.2 التسويق السياحي: يعتبر التسويق السياحي من أهم أدوات التنمية السياحية زيادة على التخطيط السياحي و التنمية السياحية، و يعرفه (Fyall 2005) بأنه: نشاط متكامل يضم جميع الجهود المبذولة لجذب انتباه السياح الدوليين و المحليين لزيارة المناطق السياحية بالدولة. (صبري، 2006، صفحة 03)

5.3.2 الإنفاق السياحي: تتوقف أهمية و حجم الإيرادات السياحية على حجم ما ينفقه السائحون في الدولة المضيفة للسياح و ذلك تبعا لعدة متغيرات منها الغرض من السياحة، نوعية الإقامة، و عدد الليالي السياحية التي يقضيها السياح في مختلف المؤسسات الفندقية و غيرها. (محيا، 2002، صفحة 98)

3. مقومات السياحة في الجزائر

تمثل المقومات السياحية تلك الإمكانات الطبيعية و المادية و الصناعية التي يتوفر عليها أي بلد، و هي بمثابة الركائز الأساسية للعرض السياحي، و تعتبر كشرط كفاية لتحقيق الجذب السياحي المطلوب، و نجد أهمها:

1.3 الموارد السياحية الطبيعية:

و تشير الى مختلف العوامل الطبيعية التي تتوفر في البلد، و التي لها دور كبير في تسهيل و تشجيع المؤسسات و المشاريع السياحية، او تلك التي تساهم في زيادة قدرة البلد على جذب و استقطاب السياح و رفع نفقاتهم، و من ثم زيادة مداخيل الدولة في القطاع السياحي، و يمكن ابراز أهمها فيما يلي: (عياشي، 2016، صفحة 172)

-**الساحل الجزائري:** حيث يوفر الشريط الساحلي عوامل جذب هامة تساهم في صناعة السياحة الساحلية، حيث تمتلك الجزائر شريط سياحي بطول كبير اذ يبلغ حوالي 1622.48 كلم، و تتنوع فيه الشواطئ من عدة نواحي تحتوي على منظر طبيعية هامة تجعلها أكثر قدرة على استقطاب السياح خاصة في فصل الصيف. و بالنظر الى امتزاجها بالمناظر الطبيعية التي صنعها اتقاء البحر بالغابة فهي تكون منظر طبيعي ذو قدرة عالية على جذب السياح، مما يساهم في تعزيز السياحة الساحلية اذا ما تم الاهتمام بتلك المناطق و تنميتها و توفير الخدمات السياحية الضرورية.

-**المناطق الجبلية:** و تتمثل هذه المناطق في مرتفعات الأطلس التلي الذي يقطع الجزائر من الشرق إلى الغرب، حيث أن هذه المرتفعات تشكل فرصة كبيرة لسياحة الاستكشاف و الراحة، و قد أقيمت عدة محطات سياحية على هذه المرتفعات منها محطة الشريعة السياحية على ارتفاع 1510 متر، و التي تمنح للزائر فرصة ممارسة رياضة التزحلق على الثلج، بالإضافة إلى جبال القبائل و التي تشكل حدائق طبيعية أين أقيمت عليها محطة "تيكجدة" السياحية و التي تمنح كذلك لزائرها فرصة ممارسة الرياضات الشتوية و إمكانية التمتع بجولات للصيد البري، بالإضافة إلى أطلسها الصحراوي و الذي يختلف عن سابقه في المناظر، المناخ، و النباتات.

-**الصحراء الجزائرية:** تختلف المناطق الصحراوية عن المناطق الشمالية من حيث طبيعتها الجغرافية، تضاريسها، نباتاتها، مناخها، كما تختلف و تتنوع هذه المناطق فيما بينها، و من أهم محطاتها السياحية مدينة الوادي و غرداية، عاصمة واد ميزاب المنفردة بهندستها المعمارية شكلا و طرازا و واحات الساورة (و من أجمل واحاتها : تاغيت و بني عباس و تيميمون عاصمة القرارة، بالإضافة إلى الأهقار و الطاسيلي أين توجد محطة الإسكرم أعلى قمة في الهقار)، حيث أن محطة الطاسيلي تعتبر أول محمية صحراوية مصنفة عالميا.

-**الحظائر السياحية الوطنية:** تمتلك الجزائر العديد من الحظائر الوطنية المتواجدة في مختلف أرجاء الوطن و هي كالتالي: الحظيرة الوطنية لجرجرة، الحظيرة الوطنية للقالة، الحظيرة الوطنية لثنية الحد، الحظيرة الوطنية لبلازما، الحظيرة الوطنية للشريعة، حظيرة الطاسيلي، الحظيرة الوطنية للهقار، و غيرها من الحظائر السياحية الوطنية.

-**الحمامات المعدنية:** تزخر الجزائر بقدرات و مؤهلات حموية معتبرة، موزعة عبر كل التراب الوطني، هذه المؤهلات التي لا يزال جزء كبير منها على حالته الطبيعية و غير مستغل حاليا. يتسم بالعديد من المميزات و الخصائص العلاجية الحموية حيث تمثل هذه الإمكانات قاعدة متينة لتطوير السياحة الحموية، العلاجية و الترفيهية، و التي تسمح بالتنافسية من جهة و تقديم فرص

معتبرة للاستثمار من جهة أخرى. ان عملية تحيين الحصيلة الحموية عبر التراب الوطني اسفرت على تحديد 282 منبع حموي، من بينها 100 منبع حموي ذات الأولوية و المؤهلة للاستغلال عن طريق انجاز مشاريع حموية جديدة.

2.3 الموارد الثقافية والتاريخية و الدينية:

تزخر الجزائر بموارد سياحية متنوعة ومن أهمها نجد المعالم المصنفة من طرف منظمة اليونسكو والمتمثلة في: تيمقاد، تيبازة، جميلة، الطاسيلي، قلعة بني حماد، قصر ميزاب، القصبة. (Ministère de tourisme, 2005, p. 21)

إضافة إلى هذه الموارد الثقافية فإن الحضارات التي توالت الجزائر على مر العصور تركت إرثا ثقافيا وتاريخيا ودينيا يتواجد في أغلب مناطق الجزائر ويمكن ذكر أهم المراحل من خلال ما يلي:

-**الحضارة الرومانية :** عمرت قرابة الخمس قرون ، وتوجد آثارها في العديد من المدن أهمها : تيمقاد ، جميلة، تيبازة، قالمة وتبسة.

-**الحضارة الإسلامية** : من أهم المعالم القديمة للحضارة الإسلامية التي لا تزال شامخة في العديد من المواقع الأثرية نجد قلعة بني حماد بالمسيلة والمنصورة بتلمسان والجزائر العاصمة بمساجدها العتيقة هذا دون أن ننسى الزوايا والتي من أهمها نجد الزاوية التيجانية، الرحمانية، وزاوية كونتة، والتي تعتبر منتوج سياحي رائع.

-**المرحلة الاستعمارية** :شيد الاستعمار عدة فنادق كانت موجهة للمستوطنين الأوربيين، بالإضافة لهذه فإن المواقع الحربية والمعتقلات أصبحت مناطق أثرية تاريخية.

إن الصناعات التقليدية والتظاهرات الثقافية المختلفة لهما دور مهم في تحسين الصور السياحية للبلد كما أنهما تلعبان دورا كبيرا في ترقية السياحة، فالصناعات التقليدية تتنوع من منطقة لأخرى ومن بينها نجد صناعة الفخار، صناعة الحلي الفضية والذهبية، صناعة الزرابي، التطريز على القماش.

3.3 المقومات المادية:

يعتبر النقل واحد من أهم الركائز الأساسية للتنمية المستدامة و الازدهار لاي بلد، و عليه فان تواجد نظم نقل فعالة ضروري لتحقيق التنمية الاقتصادية و الرفاه الاجتماعي و الإنتاج على نطاق واسع. و قد عرف قطاع النقل في الجزائر تحولا حقيقيا حيث تم انجاز عدد كبير من المشاريع و أخرى في طور الإنجاز لجعل هذا القطاع اكثر كفاءة و فعالية للمساهمة في التنمية الاقتصادية للبلاد.

و تعتبر شبكة الطرق الجزائرية واحدة من اكبر الشبكات الأكثر كثافة في القارة الافريقية، حيث يقدر طولها بـ 112696 كلم من الطرق، منها 29280 كلم من الطريق الوطني و اكثر من 4910 هيكل، كما سيتم استكمال هاته الشبكة بجزء هام مقدر بـ 1216 كلم و الذي سيربط مدينة عنابة في اقصى الشرق بمدينة تلمسان في اقصى الغرب.

كما تتوفر الجزائر على 35 مطارا منها 13 دولية. أما فيما يخص النقل البحري فيعتمد العمل البحري بالجزائر على 13 ميناءا للعديد من الخدمات كالتجارة و الصيد البحري، بالإضافة إلى العديد من الموانئ الصغيرة للصيد البحري و الترفيه.

4.3 المقومات القانونية و التنظيمية:

بالإضافة الى ما سبق حظي القطاع السياحي بالكثير من المجهودات و الرعاية الخاصة من قبل الدولة تمثلت في اصدار مجموعة من القوانين و المخططات الهادفة الى النهوض بهذا القطاع، مع انشاء الكثير من الهيئات التي تهتم بتنظيم و تأطير هذا القطاع و يمكن ابرازها من خلال ما يلي:

- قانون التنمية المستدامة: صدر تحت رقم 03-01 و المؤرخ في 17 فيفري 2003، و الذي يهدف الى تحسين و ترقية بيئة العمل المساعدة على النهوض بقطاع السياحة و هذا من أجل: (مولاي لخضر و بورحلي، 2016، صفحة 75)
  - ترقية الاستثمار و تطوير المؤسسات الفندقية.
  - ادماج مقصد الجزائر ضمن السوق الدولية للسياحة.
  - تلبية حاجات المواطنين و طموحاتهم في مجال السياحة و الاستجمام و التسلية و تحسين نوعية الخدمات.

- المساهمة في حماية البيئة و تحسين اطار المعيشة.
- التطوير المنسجم و المتوازن للنشاطات السياحية و ترقية الشغل في هذا الميدان.

- قانون رقم 03-03 و المتعلق بمناطق التوسع السياحي و المواقع السياحية المؤرخ في 17 فيفري 2003.
- استحداث وزارة السياحة و الصناعات التقليدية بموجب المرسوم 474-63 المؤرخ في 20 ديسمبر 1963.
- الديوان الوطني للسياحة: بموجب المرسوم 88-214 المؤرخ في 31 أكتوبر 1988.
- الوكالة الوطنية للتنمية السياحية: أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 8-70 المؤرخ في 21 فيفري 1988.
- المؤسسة الوطنية للدراسات السياحية: بموجب المرسوم التنفيذي رقم 98-94 المؤرخ في 10 مارس 1998.
- اللجنة الوطنية لتسهيل الأنشطة السياحية: أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي 94-39 المؤرخ في 25 فيفري 1944.
- الإجراءات الاقتصادية و المالية: و التي تتمحور حول المخط التوجيهي للتهيئة السياحية الهادف الى دعم القطاع السياحي، و يرتكز على خمس مخططات و هي: مخطط الجزائر كوجهة سياحية، الأقطاب السياحية ذات الامتياز، مخطط الجودة السياحية، مخطط الشراكة بين القطاع العام و الخاص، مخطط تمويل السياحة. (حسين، 2013، صفحة 190)

4. مؤشرات القطاع السياحي في الجزائر

تشير الكثير من الدراسات و التقارير عن واقع السياحة الجزائرية أنه مازال بعيدا عن القطاعات السياحية مقارنة مع الدول الشقيقة، و هذا ما سوف نقوم به من خلال عرض صورة عن السياحة الجزائرية من خلال بعض من المؤشرات كالطاقة الفندقية إضافة الى التدفقات السياحية.

1.4 الطاقات الفندقية:

تمثل الطاقة الفندقية القدرة الاستيعابية للوحدات الفندقية و كل المؤسسات المعدة لاستقبال السياح القادمين إلى الدولة السياحية المضيفة، و تعد الطاقة الفندقية أحد المؤشرات التي بواسطتها يمكن قياس مدى تقدم هذا القطاع في بلد معين. و بالنسبة للجزائر فقد عرف القطاع الفندقي تطورا ملحوظا في السنوات الأخيرة بعد انتهاجها لاستراتيجية وطنية لتنمية القطاع السياحي، و فيما يلي نستعرض تطور طاقات الإيواء في الجزائر من 2008 إلى 2017، حسب الجدول التالي:

الجدول 1: تطور طاقات الإيواء في الجزائر للفترة (2008–2017)

السنة	عدد الفنادق	عدد الأسرة
2008	1105	86642
2009	1110	88694
2010	1122	92377
2011	1125	94021
2012	1155	96989
2013	1176	98804
2014	1185	99605
2015	1195	102244
2016	1231	107420
2017	1289	112264

المصدر: إحصائيات وزارة السياحة و الصناعات التقليدية، 2018.

من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ أن طاقات الإيواء في الجزائر في تطور ملحوظ من سنة إلى أخرى، حيث أن عدد الأسرة كان 86642 سرير سنة 2008، ليرتفع سنة 2010 إلى 92377 سرير، ثم إلى 98804 سنة 2013 ليصل عدد الأسرة إلى 112264 سرير سنة 2017، أي زيادة بأكثر من 25000 سرير خلال 8 سنوات.

2.4 التدفقات السياحية:

بما أن أهم مؤشر حقيقي يبرز مكانة القطاع السياحي في العالم هو عدد السياح الوافدين الى البلد، الا أن التقارير تشير أن حصة الجزائر من السياحة الدولية لا تزال ضعيفة، و فيما يلي سنعرض تطور هذا المؤشر خلال الفترة 2008-2017:

الشكل1: توافد السياح الى الجزائر خلال الفترة (2008-2017)

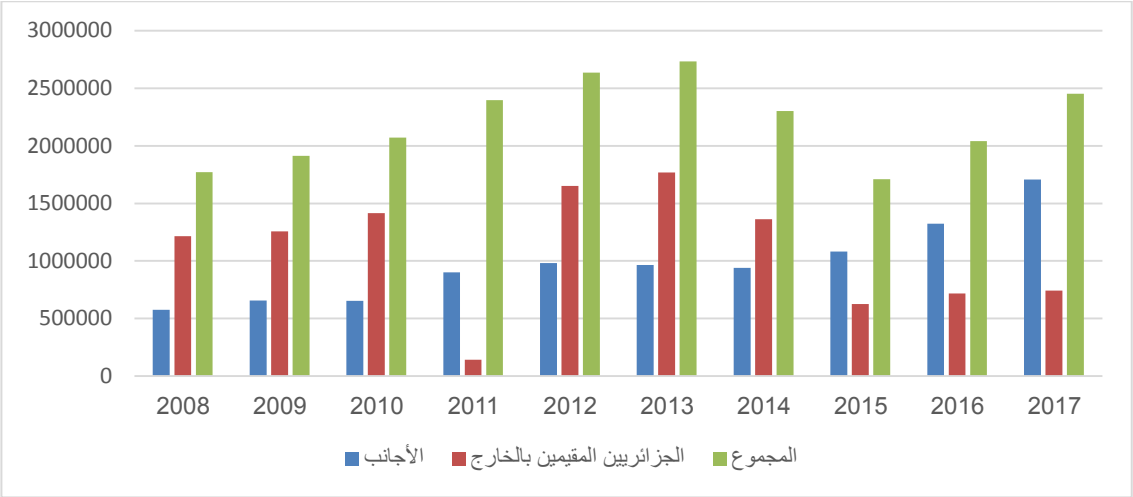

المصدر: إحصائيات وزارة السياحة و الصناعات التقليدية، 2018.

ان التدفقات البشرية خلال الفترة 2008 الى 2013 شهدت زيادة معتبرة تقارب 55% من اجمالي القادمين الى الجزائر و قد حققت أحسن أداء في التدفقات البشرية سنة 2013، و مع نهاية 2015 قدر عدد السياح الذين زاروا الجزائر بـ1709994 سائح، و عرفت سنة 2017 تطورا ملحوظا حيث سجل توافد السياح نموا قدر بـ20.17%.

5. مساهمة القطاع السياحي في الاقتصاد الوطني في ظل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية

أولت الجزائر اهتماما معتبرا لقطاع السياحة، باعتباره أحد القطاعات التنموية التي تساهم في تطوير النشاط الاقتصادي، و تحقيق معدلات نمو إيجابية، و يمكن قياس مساهمة القطاع السياحي في الاقتصاد الوطني من خلال مجموعة من المؤشرات أهمها:

1.5 الإيرادات السياحية:

تتحقق هذه الإيرادات من انفاق السائحين في الدول المضيفة على مختلف السلع و الخدمات، و أيضا من مختلف الأنشطة المرتبطة بهذا القطاع، اذ كلما اتسع نطاق الخدمات السياحية كلما ازدادت الإيرادات المتأتية منها. و فيما يلي تطور الإيرادات السياحية في الجزائر خلال الفترة 2008-2016:

الشكل 2: تطور الإيرادات السياحية في الجزائر خلال الفترة (2008–2017)

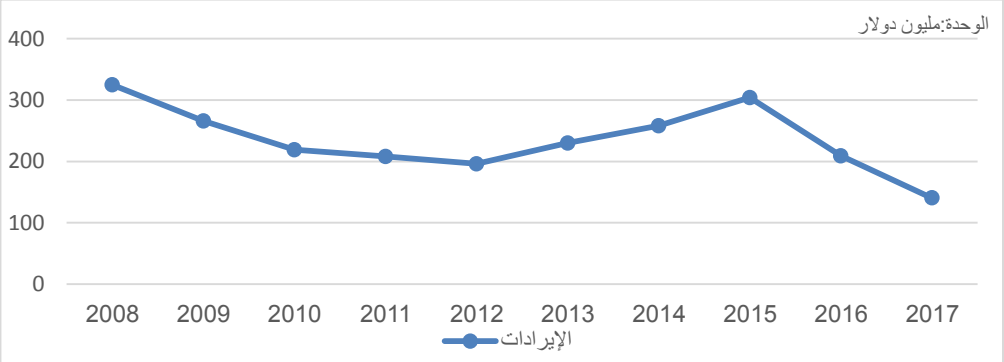

المصدر: الديوان الوطني للاحصائيات.

يقيس مؤشر الإيرادات السياحية لبلد ما مساهمة هذا القطاع في مداخيل الدولة، و من ثم فهو مقياس أكثر أهمية من الناحية المالية مقارنة بمقياس عدد السياح. فهذا المؤشر يحدد حجم المداخيل التي تحصل عليها الدولة في هذا القطاع، و من خلال عرض حالة هذا المؤشر في الجزائر خلال الفترة (2008-2017) نلاحظ أن مستوى الإيرادات السياحية منخفض جدا، و يعود ذلك الى تهميش القطاع، و اعتباره قطاعا ثانويا و ذلك بحكم وجود قطاع المحروقات و الذي يعتمد عليه بشكل أساسي في مداخيل الدولة.

2.5 مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي:

تساهم السياحة بقدر وافر في الناتج المحلي الإجمالي للكثير من الدول، و هذا ما جعل معظم الدول تولي اهتماما بالغا لهذا النشاط في مختلف الخطط التنموية، على عكس ذلك، نجد في الجزائر أن القطاع السياحي لم يتوصل بعد إلى لعب دور هام في الاقتصاد الوطني، كما نلاحظ ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول 2: مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر للفترة (2008–2017)

الوحدة%

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
المساهمة في **PIB**	1.5	1.6	1.5	1.4	1.4	1.0	1.1	1.3	1.4	1.6

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات.

من خلال هذا الجدول، يتضح أن مساهمة القطاع السياحي في الناتج الإجمالي في الجزائر جد ضعيفة خلال الفترة (2008-2017)، إذ لم تتعدى 1،6%، و هي نسبة ضئيلة جدا قياسا ببعض الدول الأخرى، حيث تساهم السياحة في تونس على سبيل المثال بحوالي 07% من الناتج المحلي الإجمالي.

إن قلة مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي، يرجع إلى الأسباب التالية: (يونسي، 2016، صفحة 175)

-اعتماد الدولة الجزائرية في الاقتصاد الوطني على قطاع المحروقات، مما أدى إلى عدم الاهتمام بالقطاع السياحي.

-نقص مراكز التكوين الخاصة بالقطاع السياحي، و التي لا تسمح للاستجابة المتزايدة لهذا القطاع لليد العاملة المؤهلة.

-تركيز وكالات السياحة و السفر على السياحة الخارجية و المتمثلة في الحج و العمرة، و بالتالي عدم المساهمة في تنمية السياحة الداخلية.

-قلة مراكز الاستقبال و المتمثلة في الفنادق و القرى السياحية، بحيث لا تستطيع تلبية حاجات السياح الأجانب و المواطنين المحليين.

-الارتفاع الفاحش للأسعار في القطاع السياحي.

مما سبق يتبين أن القطاع السياحي في الجزائر لم يصل إلى المستوى الذي وصلت اليه الدول المجاورة (تونس و المغرب)، رغم تفوق الجزائر على هذه الدول من حيث الإمكانيات سواء المادية أو الطبيعية، ذلك كون القطاع السياحي في الجزائر فيه العديد من المقومات لم تستغل بعد، و يحتاج إلى بنية واسعة من المؤسسات السياحية، و خدمات متنوعة، بحيث تكون فرص نجاح الاستثمار في هذا القطاع كبيرة، إذا ما رافق ذلك تطورا في قطاعات الخدمات المساندة للسياحة مثل النقل.

3.5 أثر القطاع السياحي في التشغيل:

يمثل القطاع السياحي مصدرا رئيسيا للتوظيف و العمالة، لأن هذا القطاع يعتمد أكثر على العنصر البشري في إنتاج الخدمات السياحية. و طبقا لتقديرات المنظمة العالمية للسياحة، فان بناء غرفة فندقية جديدة توفر 03 مناصب شغل مباشرة و غير مباشرة (Ministère du tourisme ، 2013، صفحة 04)، و بالتالي فان قطاع السياحة يعتبر ضرورة حتمية للمساهمة في معالجة أزمة البطالة في الجزائر التي تتزايد يوما بعد يوم، خاصة مع انهيار أسعار البترول و نقص التوظيف في القطاعات العمومية، بسبب سياسة التقشف التي تنتهجها الحكومة.

و من خلال الشكل التالي يتضح لنا مستوى التشغيل في القطاع السياحي في الجزائر من سنة 2008 إلى سنة 2016:

الشكل 3: تطور عدد العمال في القطاع السياحي في الجزائر للفترة (2008-2016)

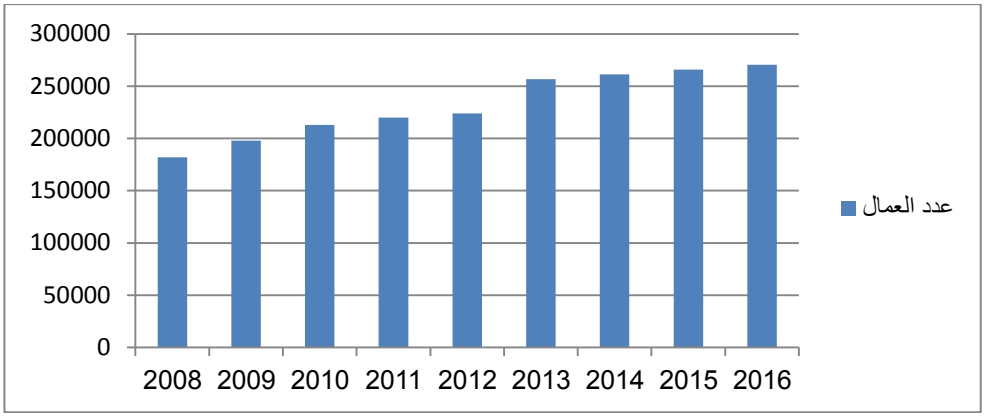

المصدر: إحصائيات وزارة السياحة و الصناعات التقليدية، 2018

يظهر الشكل أعلاه، أن العمالة في قطاع السياحة في الجزائر تزايدت خلال الفترة (2008-2016) بنحو 88.000 ألف منصب عمل، و يعتبر هذا الرقم ضئيلا مقارنة بطاقات البلاد السياحية غير المستغلة. و ما يؤخذ على نمط التشغيل في هذا القطاع في الجزائر هو ارتفاع عدد العاملين على مستوى الإدارات، في حين أن معايير التشغيل في هذا القطاع تشير إلى عدم تجاوز نسبة 07% في المجال الإداري من مجموع المشتغلين به (لجنة آفاق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، 2000، صفحة 40)، كما يعاني هذا القطاع من نقص التأهيل في أوساط العاملين به، إذ لا يتوفر معظم هؤلاء على حد أدنى من التأهيل، الأمر الذي ساعد على تدهور نوعية الخدمات السياحية التي تعتبر إحدى المنتوجات السياحية التي لها دورها المميز في جذب السياح أو في إبعادهم.

إن انخفاض مستوى التأهيل في أوساط العاملين بالقطاع السياحي في الجزائر يعود أساسا إلى أن جهاز التكوين غير مكيف مع حاجات هذا القطاع سواء من حيث العدد أو حيث النوع، إضافة إلى وجود نقص في مؤسسات و معاهد التكوين في مجال السياحة و الفندقة.

4.5 مساهمة القطاع السياحي في ميزان المدفوعات:

يوضح الجدول التالي الإيرادات و النفقات المالية التي حققتها الجزائر من القطاع السياحي من سنة 2008 إلى سنة 2017:

الجدول 3: إيرادات و نفقات الجزائر من السياحة للفترة (2008–2017)

الوحدة:مليون دولار

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
النفقات	469	457	574	502	428	410	611	677	475	580
الإيرادات	325	266	219	208	196	203	258	304	209	140.5
الرصيد	-144	-191	-355	-294	-232	-180	-353	-373	-266	-439.5

المصدر: إحصائيات وزارة السياحة و الصناعات التقليدية، 2018.

يبدو من خلال الجدول أعلاه بأن ميزان السياحة شهد عجزا دائما خلال الفترة (2008-2017)، نظرا لضعف إيرادات السياحة مقارنة بمدفوعاتها، حيث كان تطور المدفوعات السياحية بوتيرة أكبر عكس الإيرادات التي شهدت تذبذبا خلال نفس الفترة.

إن هذا الارتفاع في حجم المدفوعات السياحية في الجزائر للفترة (2008-2017) يمكن إرجاعه أساسا إلى عدة أسباب منها:

-ارتفاع قيمة النفقات السياحية عن إيراداتها.

-ارتفاع السياحة العكسية (سياحة الجزائريين إلى الخارج).

-سوء تسيير المرافق السياحية و ندرة الخدمات التي يحتاجها السائح.

-ضعف المنتوج السياحي للجزائر، وعدم قدرته على جذب السياح المحليين فما بالك السياح الأجانب.

-غياب استراتيجية سوقية فعالة لتسويق المنتوج السياحي الجزائري داخل و خارج البلد، سيما عامل الترويج.

كل هذه العوامل و غيرها ساهمت في ارتفاع مدفوعات السياحة عن إيراداتها، و بالتالي تعميق الفارق بينها لغير صالح ميزان المدفوعات للسياحة و السفر للجزائر، مما أثر سلبا على توازن ميزان المدفوعات للدولة.

6. استراتيجية التنمية السياحية في الجزائر في ظل المخطط الوطني للتهيئة السياحية 2030

تبنت الجزائر استراتيجية لتنمية السياحة، بهدف تحسين صورة الجزائر السياحية بالخارج، و الارتقاء بالقطاع إلى مرتبة صناعة واعدة بالتنمية في المنطقة الأورو- متوسطية. (وزارة تهيئة الاقليم و البيئة و السياحة، 2008، صفحة 17)

1.6 تعريف المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT 2030):

يشكل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT 2030) الإطار الاستراتيجي المرجعي للسياسة السياحية في الجزائر، ويعد هذا المخطط بمثابة الوثيقة التي تعلن الدولة من خلالها لجميع الفاعلين و جميع القطاعات عن مشروعها السياحي لآفاق 2030، و هو أداة تترجم إرادة الدولة في تثمين القدرات الطبيعية، الثقافية و التاريخية للبلاد، و وضعها في خدمة السياحة في الجزائر، و لتحقيق القفزة المطلوبة و جعل السياحة أولوية وطنية و يجب النظر إليها على أنها لم تعد خيارا بل أصبحت ضرورة، لأنها تشكل موردا بديلا للمحروقات.

يعتبر المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية مرجعا لسياسة جديدة تبنتها الدولة و يعد جزءا من المخطط الوطني لتهيئة الإقليم في آفاق 2030 (SNAT) (بوفاس و بن خديجة، 2014، صفحة 08) ، و قد تم إعداده سنة 2007 من قبل وزارة تهيئة الإقليم، البيئة و السياحة (MATET) بالتعاون مع اللجنة الفرنسية (ODIT-France)، التي قامت بكتابة تقرير الخبرة حول النقاط و المحاور المرجعية لهذا المخطط، و يتضمن المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية نظرة الجزائر للتنمية السياحية الوطنية في مختلف الآفاق على المستوى القصير و الذي حدد بسنة 2009، و على المدى المتوسط لغاية 2015، و المدى الطويل و الذي حدد بسنة 2025، و تم تمديده إلى سنة 2030، و هذ في اطار السعي من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

2.6 التقرير العام للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT 2030):

يتكون المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2030 من ستة كتب يتم تلخيصها على النحو الآتي:

الكتاب الأول: تشخيص و فحص السياحة الجزائرية.

الكتاب الثاني: الحركيات الخمسة للتفعيل السياحي الجزائري.

الكتاب الثالث: الأقطاب و القرى السياحية للامتياز.

الكتاب الرابع: تنفيذ المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية "المخطط العملياتي".

الكتاب الخامس: المشاريع ذات الأولوية السياحية.

الكتاب السادس: ملخص عام للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية.

3.6 الأهداف العامة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT 2030):

يهدف هذا المخطط إلى تحقيق خمس غايات و هي:

- جعل السياحة محرك من محركات النمو الاقتصادي و قطاعا مدرا للمداخيل كبديل لقطاع المحروقات.
- يهدف أيضا من خلال تنمية و تطوير القطاع السياحي إلى تنمية و تطوير القطاعات الاقتصادية الاخرى التي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة.
- التوفيق بين ترقية السياحة و البيئة من أجل تحقيق تنمية مستدامة.
- تثمين التراث التاريخي و الثقافي و الشعائري.
- التحسين الدائم لصورة الجزائر.

4.6 الحركيات الخمسة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية

تشكل هذه الحركيات الطريق المستدام و السريع لإنعاش السياحة، مدعومة بعودة الجزائر إلى الساحة الدولية، و يدعو إلى إعادة الاعتبار للمكان و الدور الذي يتعين على السياحة أن تلعبه، ضمن آفاق التحكم في الرهانات التي تقوم عليها أية سياسة للتنمية، و تتمثل الحركيات الخمسة فيما يلي: (وزارة تهيئة الاقليم البيئة و السياحة ا.، 2008، صفحة 22)

❖ **تقويم وجهة الجزائر:** تبقى ترقية صورة الجزائر مسألة أساسية لتصبح وجهة سياحية كاملة و تنافسية، تكون أبرز ملامحها الأصالة، الابتكار و النوعية، و عليه يجب تعزيز جاذبية وجهة الجزائر بالتموقع بالصورة على مستوى الأسواق المطلوب المحافظة عليها و الفئات السكانية المستهدفة، ففي حالة المرحلة الأولى يجب منح الأولوية للأسواق الواعدة المطلوب المحافظة عليها مع حصر الفروع و المنتوج الواجب تطويره. كما يتعين تحديد الأهداف لهذه الأسواق.

❖ **الأقطاب السياحية للامتياز:** يمكن تعريف القطب السياحي أنه تركيبة من القرى السياحية للامتياز، في رقعة جغرافية معينة مزود بتجهيزات الإقامة و التسلية، يستجيب لطلب السوق و يتمتع بالاستقلالية الكافية، ليكون له الإشعاع على المستوى الوطني و الدولي.

و لقد تم تصميم الأقطاب السياحية للامتياز انطلاقا من المسعى المنهجي، الذي يقوم على اجتماع عدة معايير، أسفر عنها أقطاب سبعة سياحية للامتياز، و يتكون كل قطب سياحي من عدة مكونات وفقا لقدراته و جاذبيته الإقليمية، وتتمثل هذه الأقطاب فيما يلي: (وزارة تهيئة الاقليم البيئة و السياحة، الكتاب رقم 03 الاقطاب السياحية السبعة للامتياز، 2008، صفحة 06)

-**القطب السياحي للامتياز شمال شرق:** ويشمل كل من عنابة، الطارف، سكيكدة، قالمة، تبسة، سوق أهراس.

-**القطب السياحي للامتياز شمال وسط:** الجزائر، تيبازة، بومرداس، البليدة، الشلف، عين الدفلى، البويرة، بجاية، تيزي وزو.

-**القطب السياحي للامتياز شمال غرب:** مستغانم، وهران، عين تموشنت، تلمسان، معسكر، سيدي بلعباس، غيليزان.

-**القطب السياحي للامتياز جنوب شرق (الواحات):** غرداية، بسكرة، الوادي، المنيعة، ورقلة.

-**القطب السياحي للامتياز جنوب غرب:** أدرار، بشار، البيض، النعامة.

-**القطب السياحي للامتياز الجنوب الكبير طاسيلي (ناجر):** اليزي.

-**القطب السياحي للامتياز الجنوب الكبير (الأهقار):** تمنراست.

❖ **مخطط نوعية السياحة:** يهدف مخطط نوعية السياحة إلى تحسين و تطوير نوعية العرض السياحي، فهو يرتكز على التكوين و تعليم الامتياز باستخدام تكنولوجيات الإعلام و الاتصال، في تناسق بين مختلف الفاعلين من القطاعين العمومي و الخاص، و تهدف هذه الحركية إلى ما يلي:

- تحسين نوعية و تطوير العرض السياحي،
- منح رؤية جديدة للمحترفين،
- حث المتعاملين في السياحة على العمل بإجراءات النوعية،
- ضمان الميزة التنافسية للبرامج البيداغوجية، و تأهيل المؤطرين البيداغوجيين بمدارس السياحة.

❖ **مخطط الشراكة العمومية- الخاصة:** لا يمكن تصور تنمية دائمة للسياحة دون تعاون فعال بين القطاع العام و الخاص، و يمكن الحديث عن الشراكة عندما يتحرك المتعاملون العموميين و الخواص سوية لاستجابة للطلب الجماعي للمنتجات السياحية. و على هذا الأساس يسعى مخطط الشراكة العمومية-الخاصة، إلى خلق روابط بين مختلف الفاعلين في العملية السياحية سواء كانوا عموميين أو خواص، و ذلك من أجل المنافسة الأجنبية و تحقيق منتوج سياحي نوعي، و جعل الواجهة الجزائرية أكثر جاذبية و تنافسية.

❖ **مخطط تمويل السياحة:** تعتبر السياحة صناعة ثقيلة مستهلكو للاستثمارات على المدى البعيد، و عائداتها بطيئة لكنها ضخمة، إذا ما امتلكت شروط النشاط السياحي المحترف و المستقر، فان عملية تحسين الربح الداخلي منها تتطلب إيجاد دعم و مرافقة من الدولة، و هو دور مخطط التمويل كما هو مبين في النقاط التالية: (وزارة تهيئة الاقليم البيئة و السياحة، الكتاب رقم 02 المخطط الاستراتيجي، 2008، صفحة 57)

-حماية و مرافقة المؤسسات السياحية الصغيرة و المتوسطة،

-السهر على تجنب توقف المشاريع السياحية،

-جذب و حماية كبار المستثمرين الوطنيين و الأجانب،

-تشجيع الاستثمارات في القطاع السياحي باللجوء إلى الحوافز الضريبية و المالية،

-تسهيل و تكييف التمويل البنكي للنشاطات السياحية.

7. تحليل النتائج:

بالرغم من الأهمية الاقتصادية الكبرى للقطاع السياحي من جهة و ثراء الجزائر بالمنتجات السياحية المتنوعة و المتميزة من الموارد الطبيعية و الثقافية و التاريخية من جهة أخرى، الا ان القطاع يعاني من عدة مشاكل حالت دون تطوره، ذلك لان الجزائر انتهجت منذ الاستقلال سياسة اهتمت من خلالها بالقطاع الصناعي و الزراعي، مهمشة بذلك القطاع السياحي من خلال قلة الاستثمارات المرصودة للقطاع في جميع مخططات التنمية، و في اطار السياسة الإصلاحية التي انتهجتها الجزائر في جميع القطاعات في ظل الانفتاح على السوق، كان للقطاع السياحي المكانة من هذه الإصلاحات حيث انتهجت سياسة سياحية تهدف الى تحديد المعالم السياحية و مناطق التوسع السياحي من اجل ترقية و تطوير المنتج السياحي في اطار سياسة التنمية المستدامة للسياحة.

8. الخلاصة :

يشكل قطاع السياحة قطاع جوهري في العديد من اقتصاديات الدول، حيث أن النشاط السياحي في يومنا هذا يعتبر من أهم الصناعات، فبنسبة لبعض من دول العالم المصدر الأول الذي تعتمد عليه لتحقيق إيراداتها، و هو ما ظهر جليا في تنافسية الدول على العمل لاستقطاب أكبر عدد من السياح.

بالرغم من أن قطاع له دور كبير في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، تجدر الإشارة انه أصبح يعتبر ليس بديل لقطاع المحروقات بل خيار ضروري. إذ يعتبر قطاع حديث و خصب بالرغم من توفر الجزائر على العديد من المقومات السياحية، وأظهرت الحكومة ممثلة في الوزارة الوصية نيتها و عزمها بالنهوض و الاهتمام بقطاعها السياحي، كل هذا تجسد في صياغة المخطط

التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT 2030)، هذا الأخير يحمل استراتيجية تجعل من الجزائر صورة سياحية بامتياز و يمكنها من تحقيق الأهداف المرجوة.

النتائج:

انطلاقا مما سبق يمكن أن نشير إلى النتائج التالية:

- تعتبر السياحة قطاع اقتصادي له فعاليته في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، من خلال مساهمته في جلب العملة الصعبة و خلق فرص العمل المباشرة و غير المباشرة و بذلك يساهم في تنشيط و تفعيل القطاعات الاقتصادية الأخرى.
- تعتبر السياحة صناعة متكاملة تتميز باتساع أنشطتها و تعدد أنواعها، و ما يميزها أيضا أنها كنشاط اقتصادي تؤثر على الكثير من قضايا التنمية خاصة الاقتصادية منها في العديد من الدول التي تهتم بها.
- يرجع تطور الحركة السياحية إلى الاهتمام الذي أولته الدول بالسياحة و تنميتها، و كذا ارتفاع مستوى الدخل و معيشة الأفراد، في ظل تنوع المنتجات السياحية و وجود سوق سياحية بها منافسة قوية.
- تمتلك الجزائر كل الإمكانيات و المقومات السياحية التي تساعدها على تنمية القطاع السياحي.
- ان النتائج التي حققتها الجزائر في قطاع السياحة لا تعكس المقومات و الموارد الطبيعية و الثقافية و التاريخية التي تزخر بها.
- كل المؤشرات السياحية خاصة ما تعلق بعدد السياح و عدد العمال في القطاع السياحي و الإيرادات السياحية تشير إلى ضعف مردود القطاع السياحي الجزائري.
- يعاني قطاع السياحة في الجزائر من عدة نقائص و ضعف في برامج التنمية السياحية و ذلك ما عكسه ضعف مساهمة هذا القطاع في قضايا التنمية في الجزائر.
- تعمل الجزائر على استدراك هذا التأخر في القطاع السياحي من خلال المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية.
- يهدف المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية إلى تقديم رؤية للتنمية السياحية على المدى القصير و المتوسط و الطويل (2009-2015-2030)، و الذي يعتبر من أحد أهم المخططات التنموية السياحية التي وضعتها الجزائر.

الاقتراحات:

انطلاقا من النتائج السابقة و التي توضح في مجملها ضعف القطاع السياحي الجزائري و خاصة ضعف مساهمته في الاقتصاد الوطني، و عليه من الواجب الإشارة إلى التوصيات و الاقتراحات التالية:

- العمل على تحسين و تسويق صورة الجزائر في الداخل و الخارج عن طريق تكثيف طرق الترويج و الإشهار.
- العمل على تنمية البنية التحتية و المرافق الأساسية، كقطاع النقل و وسائل الاتصال و تطويرها لمواكبة التطورات التكنولوجية في العالم، باعتبارها ركائز و دعائم لقيام تنمية سياحية فعالة.
- تنويع المنتج السياحي من خلال إدخال أنواع جديدة من السياحة لجلب أنواع أخرى من السياح.
- تشجيع المنافسة بين المؤسسات السياحية من أجل الرفع من مستوى الخدمات السياحية المقدمة، و كذا إعطاء خيارات كثيرة للسائح في الجزائر.
- الاستفادة من تجارب الدول السياحية، خاصة تلك التي تتميز بنفس الإمكانيات الطبيعية و التاريخية و المادية.
- إعطاء أهمية كبيرة لتعليم و تدريب العنصر البشري في المجال السياحي من خلال إنشاء مراكز خاصة.

9.قائمة المراجع:

- GUIBILATO, G. (1989). *economie touristique.* Suisse : delta et spes.
- HOERNER, J. (1997). *Géographie de l'industrie touristique.* paris: ellipses marketing.
- LOZATO, J. (1990). *Géographie du tourisme.* paris: maison.
- MIDDLETON, V. (1994). *Marketing in travel and tourism.* UK: oxford.
- Ministère de tourisme. (2005). sept sites algériens figurent patrimoine culturel de l'UNESCO.

- Ministère du tourisme .(2013) . plan d'action pour le developpment durable du tourisme en Algérie.
- ROBERT, L. (1980). *Le tourisme international.* paris: PUF.
- TISSA, A. (1994). *Economie touristique et aménagement de territoire.* Alger: OPU.
- احمد ماهر، و عبد السلام ابو قحف. (1999). *تنظيم و ادارة المنشات السياحية و الفندقية*. مصر: المكتي العربي الحديث.
- اسيا محمد امام الانصاري، و ابراهيم خالد عواد. (2002). *ادارة المنشات السياحية*. الاردن: دار صفاء للنشر ة التوزيع.
- الشريف بوفاس، و منصف بن خديجة. (2014). ترقية المنتوج السياحي في الجزائر: الواقع و التحديات. قالمة، الجزائر: ملتقى المقاولاتية و تفعيل التسويق السياحي في الجزائر.
- المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية وزارة تهيئة الاقليم و البيئة و السياحة. (2008). *الكتاب رقم 01 تشخيص و فحص السياحة الجزائرية*. الجزائر: وزارة تهيئة الاقليم و البيئة و السياحة.
- المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية2030 وزارة تهيئة الاقليم البيئة و السياحة. (2008). *الكتاب رقم 02 المخطط الاستراتيجي*. الجزائر: وزارة تهيئة الاقليم البيئة و السياحة.
- المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية2030 وزارة تهيئة الاقليم البيئة و السياحة. (2008). *الكتاب رقم 03 الاقطاب السياحية السبعة للامتياز*. الجزائر: وزارة تهيئة الاقليم البيئة و السياحة.
- الياس سراب، و آخرون. (2002). *تسويق الخدمات السياحية*. الاردن: دار الميسرة للنشر ة التوزيع و الطباعة.
- زيتون محيا. (2002). *السياحة و مستقبل مصر بين امكانيات التنمية و مخاطر الهدر*. مصر: دار الشروق.
- عبد الرزاق مولاي لخضر، و خالد بورحلي. (جوان، 2016). متطلبات تنمية القطاع السياحي في الاقتصاد الجزائري. *المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية* (العدد 04)، 75.
- عبد السميع صبري. (2006). *التسويق السياحي و الفندقي*. القاهرة، مصر: المنظمة العربية للتنمية الادارية.
- عبد القادر حسين. (2013). استراتيجية التنمية المستدلمة للقطاع السياحي في الجزائر على ضوء ما جاء به المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لآفاق 2025. *مجلة أداء المؤسسات الجزائرية* (العدد 02)، 190.
- عبد الله عياشي. (2016). استراتجيات تنمية السياحة البيئية في الجزائر من منظور الاستدامة- حظيرة الطاسلي بولاية اليزي أنموذجا. *اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية*. ورقلة، الجزائر: جامعة ورقلة.
- عثمان محمد غنيم، و نبيل سعد. (1999). *التخطيط السياحي*. الاردن: دار صفاء للنشر ة التوزيع.
- عمر محمد العطا. (2010). صناعة السياحة و أهميتها الاقتصادية. *اثر الاعمال الارهابية على السياحة*. سوريا: ندوة علمية.
- لجنة آفاق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية. (2000). مساهمة من اجل تحديد السياسة السياحية الوطنية. *الدورة16*، صفحة 40. المجلس الاقتصادي و الاجتماعي.
- ماهر عبد العزيز توفيق. (1997). *صناعة السياحة*. عمان، الأردن: دار زهران للنشر و التوزيع.
- محمد يسري دعبس. (1993). العلاقات الاجتماعية للسائح. مصر.
- محمد يونسي. (2016). سبل دعم القطاع السياحي من خلال الاستثمار الوطني ة الاجنبي في الجزائر. *اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية*. الجزائر: جامعة الجزائر.
- هالة الرفاعي. (1998). التاثيرات الاجتماعية و الثقافية للسياحة في المجتمع المحلي. مصر: الملتقى المصري للابداع و التنمية.